

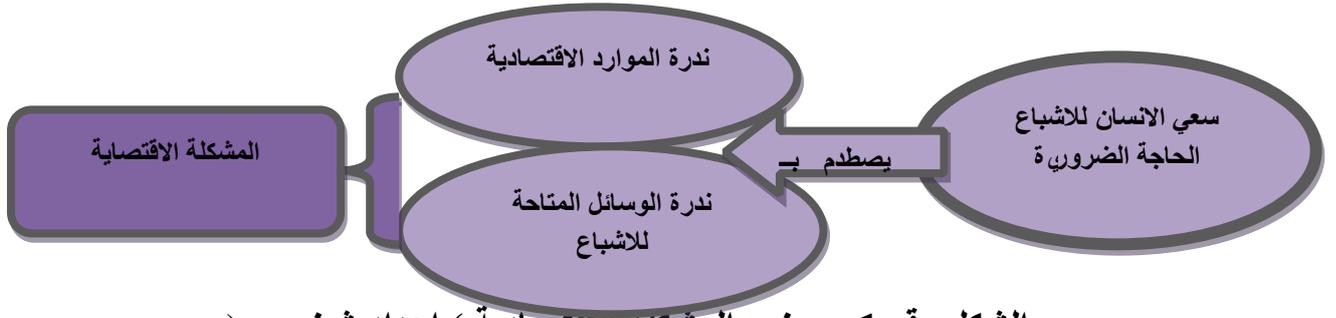
المحاضرة رقم2: المشكلة الاقتصادية وأركانها

تمهيد:

في الحقيقة تعتبر المشكلة الاقتصادية صلب الاقتصاد والمحور الأساسي الذي تدور حوله مختلف العمليات الاقتصادية ، وغالبا ما تظهر عند ممارسة العمليات الخاصة باستخدام الموارد المتاحة من أجل اشباع الحاجات البشرية المتنوعة والمتنوعة، فالموارد المتاحة قد تكون محدودة في مقابل الحاجات المتنوعة قد يظهر عجز في معادلة الموارد المتاحة والحاجات المتنوعة هنا تبرز المشكلة الاقتصادية والتي قد يختلف في تفسيرها من نظام إلى آخر وهذا ما سوف نحاول توضيحه في المحاضرة التالية

1- تعريف المشكلة الاقتصادية

تهتم المشكلة الاقتصادية بدراسة العلاقة بين الموارد الاقتصادية المتاحة من جهة واحتياجات المجتمع من جهة أخرى، وتعرف المشكلة الاقتصادية : "عدم القدرة على اشباع جميع الاحتياجات البشرية، ويرجع هذا أساسا إلى الندرة، أي قصور الموارد المتاحة لمجتمع من المجتمعات عن الوفاء بكل ما يحتاج إليه أفراده" (بن حمود ، 2009، صفحة 19) ، وبالتالي فهي تتعلق بطريقة اشباع الانسان لحاجاته الأساسية مثل الحاجة للطعام والمأوى والماء وغيرها من الحاجات الأساسية (والحاجة الأساسية ضرورية لاستمرار الانسان في الحياة) وهذا ما يدفع الناس إلى السعي للبحث عن مختلف الوسائل لاشباعها ، فيكتشفون ان هذه الحاجات أكثر من قدرتهم على اشباعها ضمن الموارد الاقتصادية المتاحة فينتج عن ذلك ظهور المشكلة الاقتصادية:



الشكل رقم 1: يوضح المشكلة الاقتصادية (اعداد شخصي)

2. أركان المشكلة الاقتصادية:

ومن أهم أركان المشكلة الاقتصادية : الندرة والاختيار

2.1. الندرة: هي نقص أو عدم كفاية المعروض من الموارد في المقابل زيادة الطلب عليها وزيادة رغبات واحتياجات الأفراد أي عدم الكفاية النسبية للموارد المتاحة ووسائل الانتاج ، فقد تكون سلعة متوفرة بكميات أكبر من سلعة أخرى لكن حاجة الأفراد والمجتمع للسلعة الأولى يكون أكبر من حاجة الأفراد للسلعة الثانية ، مثل حاجة الأفراد لمادة الخبز أكبر من حاجته إلى السيارات، وبذلك تكتسب الندرة معناها النسبي أي الندرة تكون بناءا على حاجة المجتمع ورغبته فيها ومدى توفرها.

2.2. الاختيار : على الرغم من الندرة هي سبب نشوء المشكلة الاقتصادية إلا أن عملية اختيار الأفراد والموازنة بين المواد المستهلكة ه ما يجعلها مشكلة اقتصادية ،إذن المشكلة الاقتصادية في الحقيقة يخلقها الانسان من خلال قيامه بالموازنات منفعية بين بدائل مختلفة وممكنة وذلك قصد التوصل إلى أفضل بديل ممكن لاشباع تلك الحاجات، مثلا فإن كان الطلب على السكر يخلق مشكلة اقتصادية لندرته فقد يعوضه المستهلك بمواد أخرى بديلة مثل العسل أو الشكلاطة الحلوة كبديل وبالتالي فاختيار

الأفرد واقتبلهم على مادة ما أمام ندرتها هو ما يخلق المشكلة 3. المشكلة الاقتصادية
في مختلف الأنظمة الاقتصادية

1.3. من المنظور الرأسملي: حيث ينظر لها بأنها أمر طبيعي والسبب هم الفقراء لسوء
حظهم هم فقراء في مقابل شح الطبيعة وقلة الموارد المتاحة وبذلك تظهر المشكلة
الاقتصادية، وهو أمر طبيعي وعلى الفقراء قبول بهذا الأمر .

2.3. من المنظور الاشتراكي : خلافا لما سبق فالمشكلة الاقتصادية تعود لشجع
الاغنياء واستحوادهم على خيرات المجتمع وه انعكاس لعلاقات الانتاج القائمة على أن
الاقلية تملك وسائل الانتاج في مقابل الأغلبية التي لا تملك إا قوة عملها.

3.3. المشكلة الاقتصادية من المنظور الدين الاسلامي:

قبل التطرق للمشكلة الاقتصادية علينا التأكيد بأن الإسلام كدين وعقيدة فإنه يتوافق مع
التنمية الاقتصادية وقد جاءت الشريعة الإسلامية لتتاسب طبيعة البشر الذين استخلفهم
الله لعمارة الأرض، حيث يقوم النظام الاقتصادي الإسلامي على أبعاد أساسية مستمدة
من الشريعة الإسلامية:

1. البعد الفلسفي: ويرتكز على (فكرة الاستخلاف بمعنى الإعمار أي أننا مكفون
شرعا بإعمار الأرض قال الله تعالى: ﴿ وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ﴾، وفكرة
المال: فالمال مال الله ي وملكيته له مؤقتة ومرتبطة بالتكليف وأنا مستخفون فيه.

2. البعد التشريعي: ويرتكز على ركيزتين هما : الزكاة وهي ركن من أركان الإسلام
وقد حدد الإسلام نصاب الزكاة ومصاريها إنطلاقا من وظيفتها في توزيع الثروة
وتوسيع دائرة المنتجين.

- الربا: وهو محرم شرعا " (منير حجاب ، 2003 ، صفحة 45)وهو محرم لأنه ينتج
عنه تراكم الثروة واستغلال الغني للفقير كما يزيد من نسبة الاحتكار وتضخم الثروات.

كما نجد أن الإسلام يمجّد العمل ويعتبره أساس لتقدم الحضاري وهذا ما تبنته كتابات مالك بن النبي المفكر الجزائري في أعماله عن شروط الحضارة وغيرها،

هناك أيضا ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحل المشكلة الاقتصادية: "

فدور الدولة يكون ضمن حدود معينة لعدم طغيان الفرد في تصرفاته وفي تملكه على مصلحة الجماعة مع ضمان حرية الأفراد في التصرف واتخاذ القرارات كما تعمل الدولة على منع الاحتكار السلع والخدمات والعمل على توفيرها بالكمية والنوعية التي تشبع رغبات الأفراد مع ضمان حد الكفاية لغير القادرين على الحصول عليها وهو الحد الذي يحقق حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع غنيهم وفقيرهم " (فوزي ملوخية ، 2009 ، صفحة 24) وهذا بواسطة آليات الزكاة والتكافل الاجتماعي من خلال الصدقة والتعاون والتسامح بين الأفراد وهي قيم أخلاقية متأصلة في مبادئ التعاليم الإسلامي.

فالمشكلة الاقتصادية في الإسلام لا تعود إلى ندرة الموارد الطبيعية بقدر ما المشكلة متعلقة بالفرد ذاته لقلة كفاءته في استغلال الموارد المتاحة ولعدم العدالة في التوزيع الموارد ولتخليه أو ابتعاده على تعاليم الدين الإسلامي، وعليه يمكن القول بأن المشكلة الاقتصادية تظهر في حالات التالية:

1- عدم العدالة في توزيع الناتج الاقتصادي المحقق فالبعض يأخذ أكثر مما يستحق بينما الآخر يأخذ اقل مما يستحق . (ظلم الانسان لأخيه الانسان)

2- كفر الانسان للنعمة ويتمثل في التقصير في الاستغلال الامثل للموارد وعدم ترشيد الاستهلاك والهدر المستمر في الموارد . (التبذير والافراط الاستهلاك بطريقة غير عقلانية)

3- تخصيص نسبة كبيرة من هذه الموارد لغير ما خصصت له كإتلاف المحاصيل الزراعية بغية رفع اسعارها من أجل تحقيق رفاهية فئة معينة (الاحتكار الظالم).

4. الكسل وعدم اتقان العمل والتقليل من قيمة العمل الإنساني يجعلنا نقع في المشكلة الاقتصادية.

خلاصة:

إن المشكلة الاقتصادية هي من أهم الموضوعات التي تشغل بال الاقتصاديين منذ القدم؛ وهذا راجع إلى تعدد رغبات وحاجات الانسان في مقابل ندرة وقلة الموارد المتاحة في المجتمعات، وهنا يظهر عجز الانسان عن تغطية ذلك التفاوت بين الندرة الاشباع، وإن كان الرأسماليين يؤمنون بأنها أمر طبيعي وأن نترك آلية السوق تعمل بشكل آلي دون تدخل للدولة ستحل المشكلة الاقتصادية بشكل طبيعي وفق آلية العرض والطلب وهذا بافتراض أن الانسان رجل اقتصادي بحت يخضع كل سلوكه للمعادلة الاقتصادية.

أما الاشتراكية فإنها ترى ضرورة تدخل الدولة وأن يتم إعادة توزيع الموارد من كل حسب طاقاته ولكل حسب عمله، ولكن للأسف فقد عانى هذا النظام من مشاكل متعددة ولعل أهمها البيروقراطية وتعثر مركزية الدولة وفشل التخطيط وتضخ كبير، أما المشكلة الاقتصادية في الإسلامي فهي ترتبط بفلسفة تعمير الانسان للأرض واستخلافه فيها وإن استطاع المسلم فهم هذه الفلسفة والأخذ بمبادئ الدين الإسلامي فأن المشكلة الاقتصادية يمكن تجاوزها بأقل ضرر ممكن من خلال حسن استغلال الانسان للموارد وأعطى قيمة للعمل الإنساني وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي من خلال الزكاة وتحريم الربا.

قائمة المراجع :

أحمد فوزي ملوخية . (2009). *أ مبادئ الاقتصاد*. الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب.
سكينة بن حمود . (2009). *مدخل على علم الاقتصاد*. الجزائر: دار المحمدية العامة .
محمد منير حجاب . (2003). *الأعلام والتنمية الشاملة، ط3، 2003، ص 45* . (المجلد 3) . القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.